S/2020/922

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
21 September 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 19 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

وفقا لما جاء في الرسالة المؤرخة 20 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، محمد جواد ظريف (S/2020/814، المرفق)، أتشرف بأن أسترعي كريم نظركم إلى ما يلي.

لقد ادعت الولايات المتحدة في رسالتها المؤرخة 20 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن ادعاء غير قانوني بأنها طرف مشارك في خطة العمل الشاملة المشتركة، سعيا منها إلى الاحتجاج بصورة غير مشروعة بالفقرة 11 من القرار 2231 (2015). وادعت الولايات المتحدة مؤخرا أن قرارات مجلس الأمن، التي أنهي العمل بأحكامها بموجب الفقرة 7 (أ) من القرار 2231 (2015)، سيستأنف العمل بها في 20 أيلول/سبتمبر 2020.

وردا على رسالة الولايات المتحدة المذكورة آنفا، لم يعرب أي من أعضاء مجلس الأمن عن قبول أهلية ذلك البلد لمباشرة عملية ترمي إلى استئناف العمل بقرارات مجلس الأمن التي أنهي العمل بأحكامها بموجب الفقرة 7 (أ) من القرار 2231 (2015). بل أعرب 13 عضوا من أعضاء المجلس، بما في ذلك جميع الدول المتبقية المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة الأعضاء في المجلس، من خلال رسائل فردية أو مشتركة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، عن رفضهم القاطع للأساس القانوني التي تستند إليه رسالة الولايات المتحدة.

وأعربت أيضا الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن عن آراء مماثلة خلال الجلسة التي عقدها المجلس في 25 آب/أغسطس 2020، والتي ذكر خلالها رئيس المجلس، ردا على أسئلة طرحت عليه في الموضوع، أنه "بعد التشاور مع الأعضاء وتلقي رسائل من العديد من البلدان الأعضاء، يتضح لي أن هناك عضو واحد له موقف خاص من هذه المسألة، بينما يعرب عدد كبير من الأعضاء عن وجهات نظر مخالفة. وأرى أنه لا يوجد توافق في الآراء في المجلس، وبالتالي فإن الرئيس ليس في وضع يسمح له باتخاذ إجراءات أخرى في هذا الصدد" (انظر S/2020/837).

وإذ أكد أعضاء مجلس الأمن من جديد على أن حق مباشرة عملية استئناف العمل بقرارات مجلس الأمن التي أنهي العمل بها بموجب الفقرة 7 (أ) من القرار 2231 (2015) مقصور، وفقا للقرار 2231 (2015)، على "الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة"، فقد أبانوا أيضا بوضوح، من خلال

230920 230920 20-12236 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الرسائل والبيانات المذكورة أعلاه، بأن الولايات المتحدة لم تعد "طرفا مشاركا في خطة العمل" بحكم أنها انسحبت منها، وبأن لا حق لها في مباشرة العملية المذكورة، وبأنه لا يمكن، بناء على ذلك، النظر في رسالتها الموجهة لأغراض إعمال الفقرة 11 من القرار 2231 (2015) التي تعتبر بالتالي غير ذات أثر قانوني في الحال والمستقبل.

وبالمثل، صرح الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ومنسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة، في بيان صادر في 20 آب/أغسطس 2020 (S/2020/839، المرفق)، أنه "كما ذكرت مرارا وتكرارا، أنهت الولايات المتحدة من جانب واحد مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة بموجب مذكرة رئاسية مؤرخة 8 أيار/مايو 2018، ولم تشارك بعد ذلك في أي أنشطة ذات صلة بتلك الخطة. ومن ثم، لا يمكن اعتبارها دولة مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة لأغراض احتمال إعادة فرض الجزاءات التي يشير إليها القرار".

وعلاوة على ذلك، أكدت مجددا الدول المتبقية المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة في بيان الرئيس الصادر عقب اجتماع اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة المعقود في 1 أيلول/سبتمبر 2020، "أن الولايات المتحدة أعلنت من جانب واحد إنهاء مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة في 8 أيار/مايو 2018، وأنها لم تشارك بعد ذلك في أي أنشطة ذات صلة بتلك الخطة. وأكد المشاركون من جديد أنه لا يمكن بالتالي اعتبارها دولة مشاركة". وأعاد أيضا باقي المشاركين تأكيد "مختلف البيانات والتصريحات المدلى بها سابقا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك ما صدر عن الممثل السامي في 20 آب/أغسطس، بصفته منسق خطة العمل الشاملة المشتركة، من أن الولايات المتحدة لا يمكنها مباشرة عملية استئناف العمل بجزاءات الأمم المتحدة المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن 2231"[(1)].

ويرد أيضا بيان لآراء جمهورية إيران الإسلامية بشأن مسعى الولايات المتحدة المذكور أعلاه في الرسالة المشار إليها آنفا الموجهة من وزير خارجيتنا (S/2020/814، المرفق)، التي تفيد بأن رسالة الولايات المتحدة لاغية وباطلة، وليست لها أي صفة قانونية ولا أثر لها، وبالتالي فهي غير مقبولة على الإطلاق.

وبالنظر إلى أن الهدف المعلن للولايات المتحدة هو الإفشال التام لخطة العمل الشاملة المشتركة، وأن استراتيجيتها المتبعة لتحقيق هذا الغرض تكمن في خلق تعقيدات قانونية من خلال تقديم تفسيرات اعتباطية من جانب واحد وحجج قانونية زائفة، فإن جمهورية إيران الإسلامية تثق بأن أعضاء مجلس الأمن سيرفضون مرة أخرى محاولة الولايات المتحدة المستمرة إساءة استخدام إجراءات مجلس الأمن، مما يقوض سلطة ومصداقية المجلس والأمم المتحدة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد **تخت روانجي**

السفير

الممثل الدائم

---

(1) بيان الرئيس الصادر عقب اجتماع اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة المعقود في 1 أيلول/سبتمبر في بروكسل، 1 أيلول/سبتمبر 2020. متاح على الرابط التالي: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/84643/chairs-statement-following-1-september-meeting-joint-commission-joint-comprehensive-plan_en.